المقابر: مطالبة بجلاء الحقيقة وتحديد المسؤوليات

تواصلت ردود الفعل على قضية اكتشاف المقابر الجماعية في عنجر، وأكدت معظمها على ضرورة التحقيق في هذا الملف ومتابعته وطالبت بإنشاء محكمة دولية لمعاقبة المسؤولين، فيما أشار البعض الى أن هذه المواقع كانت مقابر لأهالي المنطقة، معتبرين «أن نبش الماضي قد يؤسس لفتنة جديدة».

فقد استنكرت «لجنة حقوق الانسان» في المجلس النيابي، بعد اجتماع لها أمس في المجلس، جريمة مقبرة عنجر برئاسة النائب ميشال موسى والنواب حسن حب الله، حسن يعقوب، الياس عطا الله، ابراهيم كنعان، غسان مخيبر وعلاء ترو. كذلك حضر الممثل الاقليمي للمفوضية السامية لحقوق الانسان فرج فنيش وايلي خوري عن مشروع برنامج الأمم المتحدة الانمائي في لبنان. واعتذر النواب صولانج الجميل، مروان فارس وجبران تويني.

بعد الجلسة قال موسى ان الجريمة البشعة تعتبر انتهاكاً لحقوق الإنسان والحق الانساني، وطالب السلطة التنفيذية والسلطة القضائية بالتحرك وفق الاصول العلمية والتقنية المفروضة للتعامل بمثل هذه الحالات، بشكل خاص عدم استخدام الآليات الثقيلة لانتشال الجثث والرفات والتعاون في هذا المجال وفق آليات وأطر شفافة. كما دعت اللجنة للاستمرار في عملية التحقيق حتى جلاء الحقيقة حول هذا الموضوع وقررت متابعته.

وشدد عضو كتلة «تيار المستقبل» النائب جمال الجراح، في تصريح، على ضرورة استكمال البحث في كل المواقع المشتبه فيها، لان ما شهدناه في عنجر يعتبر كارثة إنسانية كبيرة وجريمة بشعة ارتكبت في حق الشعب اللبناني، ويجب أن يُعاقب كل من شارك فيها.

وجاء في بيان أصدرته مفوضية العدل والتشريع في الحزب التقدمي الاشتراكي: «في غمرة انشغال الوطن بمجريات التحقيق الدولي بالتحقيق في جريمة العصر، تناقلت الاخبار وجود مقابر جماعية متعددة على الاراضي اللبنانية كان أبشعها المقابر الجماعية المكتشفة ضمن نطاق ما كان يسمى مقر الاستخبارات السورية في عنجر. أمام هذه الفاجعة الانسانية التي تستصرخ الضمائر، تطلق المفوضية صرخة مدوية من جل التحرك على كل الصعد لمواكبة هذا الحدث عن لريق تشكيل لجنة تحقيق خاصة، تتولى مهمة تحقيق ومتابعته حتى آخر درجاته، لكشف الجناة المرتكبين وسوقهم الى العدالة في أسرع وقت ممكن ومن دون إبطاء».

وعبر النائب جواد بولس عن الصدمة والذهول جراء اكتشاف مقابر جماعية في محيط مراكز الاستخبارات التابعة للجيش السوري في عنجر، ما يحتم تحركاً سريعاً ومسؤولاً من كل السلطات وعلى كل المستويات توصلا الى الحقائق الكاملة عبر تحقيق كامل حول المجازر الجماعية المرتكبة وإحالة القضية على القضاء اللبناني المختص ليصار الى محاكمة المجرمين وإنزال أشد العقوبات بهم.

وطالبت «الحركة الثقافية ـ انطلياس»، الحكومة اللبنانية والمجتمع الدولي «بوضع اليد على قضية المقابر الجماعية المكتشفة مؤخراً، واعتبارها لا تقل أهمية عن قضية اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه».

ورأى عميد «الكتلة الوطنية» كارلوس اده أن المشاهد المقززة والمرعبة للمقابر الجماعية تستجمع كل عناصر جريمة الابادة الجماعية، داعياً المجتمع الدولي الى تحمل مسؤولياته واتخاذ ما يفرضه عليه القانون الدولي، وكذلك الحكومة اللبنانية. واستغرب التبريرات السورية وكأن اللبنانيين أغبياء في حين أن القاصي والداني يعرف من كان الآمر الناهي في عنجر.

وفي المقابل، اعتبر النائب قاسم هاشم «أن الدماء الوطنية والإنسانية عند البعض تحركت منذ يومين من ضمن سمفونية إعلامية أصبحت معروفة الأهداف والغايات مع اكتشاف ما سمي «مقبرة عنجر» لتطلق جوقة الحقد الوطنية حملة الأكاذيب والأضاليل وإطلاق التهم استباقاً لأي حقيقة أو تحقيق». أضاف: «فهذا التل ومحيطه كان بمثابة مدفن منذ ما قبل عام ١٩٤٠ لعشيرتي الفضل والحروق وأهالي مجدل عنجر الذين كانوا يدفنون موتاهم في تلك المنطقة وبفترات زمنية متفاوتة». وطالب هاشم السلطات المختصة الإسراع في إجراء فحص الحمض النووي على العظام المستخرجة، ومقارنتها مع أقرباء الأموات المدفونين هناك أو مع أهالي المفقودين، لتكون الحقيقة واضحة بعيداً عن استثمار أو استغلال حتى العظام.

وأدان «لقاء الجمعيات الاسلامية» في بيان أصدره اثر اجتماعه الاسبوعي، «عمليات القتل والطمس والاخفاء من أي جهة كانت»، معتبراً «أن نبش الماضي المرير والبغيض قد يؤسس لفتنة جديدة نحن بغنى عنها».